الخـــاتمـــــــــــــة

تمهيـــــد :

تعتبر مجموعة محاصيل الخضر والفاكهة من أكثـر المنتجـات الزراعيـة تعرضاً للتلف والفقد ويرجع ذلك الى انخفاض قدرتها على تحمل الظـروف الجويـة غير الملائمة والخدمات التسويقية المختلفة مثل الجمع والتعبئة والنقل والتداول بالنسبة لغيرها من المحاصيل الزراعية . ومن الناحية التكنولوجية يمكن تمييـز الفاقـد فـى المحاصيل فى مرحلة بعد الحصاد الى نوعين هما الفاقد الكمى والذى يمكـن قياسـه وتقديره فى أى مرحلة ، والفاقد الكيفى وهو غير ظاهر ولا يمكن قياسه أو تقـديره الا بالتحاليل والإختبارات الكيمائية على الرغم مما يترتـب عليـه مـن تقليـل القيمـة الإقتصادية للسلعة بدرجة كبيرة ، ويعتبر تقليل الفاقد التسويقى من المحاصيل الزراعية أحد الوسائل الرئيسية التى يمكن الإعتماد عليها لزيادة المعروض من السـلع الغذائيـة لمواجهة الطلب عليها للإستهلاك المحلى والتصدير .ونظراً لما أوضـحته الدراسـات والبحوث المختلفة من ارتفاع نسبة التلف والفاقد من محاصـيل الخضـر والفاكهـة ، ونظراً لما تمثله تلك المحاصيل من أهمية اقتصادية وغذائيـة لا يسـتهان بهـا فقـد استهدفت الدراسة الحالية التعرف على نسب الفاقد فى انواع هذه المحاصيل وكذا أهـم العوامل المؤثرة فى ذلك الفاقد .

وقد أوضحت الدراسة فى مقدمتها الأهمية الإقتصـادية لمحاصـيل الخضـر والفاكهة والذى اتضح منه ان مجموعة الخضر تشغل مساحة تقدر بحـوالى ١٥٤٢,٧ ألف فدان ويبلغ انتاجها نحو ١٥٩٧٩,٩ الف طن فى العروات الثلاثـة ، وذلـك فـى متوسط الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ . كما تشغل مجموعة الفاكهـة مسـاحة تقـدر بحوالى ١٠٥٩,٣ الف فدان ويبلغ انتاجها نحو ٦٤٨,٥,٧ الف طن وذلك فى متوسـط الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ .

ومن ناحية اخرى تقدر القيمة النقدية لمحاصيل الخضر والفاكهة بحوالى ١٦١١١,٥ مليون جنيه ساهمت فيها محاصيل الخضر بحوالى ٧١٢٦,٦ مليون جنيه وبنسبة تقدر بحوالى ٤٤,٢% من اجمالى القيمة النقدية لمحاصيل الخضر والفاكهة ، بينما بلغت القيمة النقدية لأنتاج الفاكهة بأنواعها المختلفة ٨٩٨٤,٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٥٥,٨% من اجمالى القيمة النقدية للحضر والفاكهة معاً . وذلك فى المتوسط خلال الفترة السابق الإشارة اليها . كما تمثل القيمة النقدية لمحاصيل الخضر والفاكهة حوالى ٢٩,٣% من قيمة الإنتاج الزراعى والذى بلغت قيمته حوالى ٥٤٩٢٣,٢ مليون جنيه فى متوسط نفس الفترة . وقد اقتصرت الدراسة على بعض انواع الخضر والفاكهة والتى تمثل أهمية نسبية كبيرة ، حيث تمثل مساحة كل من الطماطم والبطاطس حوالى ٢٩,٢% ، ١٢,٢% من جملة مساحة محاصيل الخضر على الترتيب . كما تمثل مساحة كل من الموالح والعنب حوالى ٣٢,٥% ، ١٣,٩% من جملة مساحة الفاكهة على الترتيب وذلك فى المتوسط خلال نفس الفترة .

ومن ناحية أخرى تتضح أيضاً الأهمية الإقتصادية لمحاصيل الخضر والفاكهة فى مقدار ما يوجه للتصدير من تلك المحاصيل بعد الوفاء باحتياجات الإستهلاك المحلى . وقد بلغت كمية الصادرات من الخضر والفاكهة حوالى ٥٧٦,٩ الف طن بلغت قيمتها ٤٧٧,٣ مليون جنيه ساهمت فيها الخضر بحوالى ٤٦٥,٨ الف طن تمثل حوالى ٨٠,٧% من اجمالى صادرات الخضر والفاكهة وتقدر قيمتها بحوالى ٣٦٢,٩ مليون جنيه ، كما ساهمت فيها الفاكهة بحوالى ١١١,١ الف طن تمثل حوالى ١٩,٣% من اجمالى صادرات الخضر والفاكهة ، تقدر قيمتها بحوالى ١١٤,٤ مليون جنيه وتبلغ قيمة صادرات البطاطس نحو ١٣٨,٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٣٨,٣% من قيمة صادرات الخضر ، كما تبلغ قيمة صادرات البرتقال نحو ٨٤,٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٧٤,٢% من اجمالى قيمة صادرات الفاكهة خلال نفس الفترة التى سبق الإشارة اليها .

ومن الناحية الغذائية تعتبر الأنواع المختلفة من الخضر والفاكهة مكوناً رئيسياً

فى غذاء المواطن المصرى على الرغم من ان كثيراً من الدراسات قد اشارت الى موضوعية التقديرات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من تلك المحاصيل لما يتصمن هذا المتوسط فى واقع الأمر من نسبة لا يستهان بها من الفاقد تتحقق خلال انتاجها وتسويقها وتصنيعها واستهلاكها . وتنبع مشكلة الدراسة من ان مقادير ونسب الفاقد فى محاصيل الخضر والفاكهة لم يتم تحديدها على وجه الدقة حتى الأن على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث والمشروعات التى تناولت ذلك الموضوع ، الأمر الذى يجعل أية تقديرات يفترضها المتخصصون فى هذا الشأن بعيدة عن الواقع بما يمثل مصدراً للخطأ عند وضع الخطط المستقبلية للأستهلاك وتصدير هذه المحاصيل والتى يعتمد عليها من ناحية الأستهلاك فى تعديل النمط الإستهلاكى للأفراد تجاه محاصيل الخضر والفاكهة لتقليل استهلاك الحبوب ، كما يعتمد عليها فى جانب التصدير كوسيلة لتنويع الصادرات الزراعية المصرية وزيادتها كإحدى الوسائل التى تهدف الى تقليل عجز الميزان التجارى وبالتالى ميزان المدفوعات .

وقد استهدفت هذه الدراسة تقدير نسب الفاقد الذى تتعرض له أهم محاصيل الخضر والفاكهة خلال مسلكها التسويقى من المنتج الى المستهلك ، وكذا التعرف على مدى اختلاف تلك النسب من محصول الى أخر ومن محافظة الى أخرى ، كما اهتمت الدراسة أيضاً بمحاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة فى كميات الفاقد المتحققة فى تلك المحاصيل ثم دراسة العلاقة بين تلك العوامل وبين كميات الفاقد المختلفة ويضع البحث فى نهايته تصوراً لبعض المقترحات والتوصيات التى من شأنها العمل على تقليل نسب الفاقد التسويقى فى محاصيل الخضر والفاكهة لما فى ذلك من تحقيق لبعض المنافع الإقتصادية لكل من المنتجين والوسطاء والمستهلكين فضلاً عما يترتب على ذلك من توفير قدر أكبر من تلك المحاصيل للوفاء بإحتياجات التصدير .

أولاً: الملخص

وفى سبيل تحقيق الأهداف المشار اليها تضمنت الدراسة الحالية خمسة أبواب رئيسية يشتمل الأول منها على فصلين يختص الأول منها بالإطار النظرى الذى ينقسم

إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول تعريف وتقسيم والأهمية الأقتصادية والغذائية لمحاصيل الخضر والفاكهة . بينما أهتم المبحث الثانى بإستعراض النظـــام التســـويقى والهيئات والمسالك التسويقية والصعوبات والمشاكل التى تواجـــه تلـــك المحاصـــيل . وأختص المبحث الثالث بالتعريفات المختلفة لمفهوم الفاقد التسويقى والطرق المختلفـــة لتقديره وقد اتضح منه ان هناك انواعاً مختلفة للفقد منها الكمى والفيزيقى والإقتصادى ، وفى هذا المجال حددت الدراسة مفهوماً للفقد التسويقى يتماشى مـــع أهـــداف تلـــك الدراسة وذلك باعتبار ان الفاقد التسويقى هو النقص المتحقـــق فـــى وزن المحصـــول خلال المراحل التسويقية المختلفة والتى تبدأ من المزرعة وحتى تصل الى المستهلك . وهذا المفهوم يعبر بطبيعة الحال عن الفاقد التسويقى الكلى وذلك للتفرقة بينـــه وبـــين الفاقد التسويقى الجزئى والذى ينتج عن بيع المحصول أوجزء منه بأسعار تقـــل عـــن السعر السائد له نتيجة لعدم مطابقة مواصفاته لمثيلتها القياسية أو لتلف جزء منه .وقـــد تضمن المبحث الثالث أيضاً عرضاً نظرياً للعوامل المؤثرة على الفاقد فى المحاصـــيل الزراعية بصفة عامة والتى تم تقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسية هـــى مجموعـــة العوامل البيولوجية والحيوية ومجموعة العوامـــل التكنولوجيـــة ومجموعـــة العوامـــل الإقتصادية والإجتماعية . وتشمل المجموعة الأولى مختلف انواع الآفات والحشـــرات والنيماتودا والحشائش الضارة والقوارض والطيور بالإضافة الى الأمراض الفطريـــة والفيروسية التى يمكن ان تصيب جميع النباتات ، هذا وتشـــمل مجموعـــة العوامـــل التكنولوجية استعمال الألات الحديثة فى خدمـــة الأرض وأداء العمليـــات المزرعيـــة المختلفة ، وكذلك استعمال الوسائل الحديثة فى جمع وفرز وتعبئـــة ونقـــل وتخـــزين المحاصيل الزراعية عامة والخضر والفاكهة بوجه خاص ، وتشمل مجموعة العوامـــل الإقتصادية والإجتماعية ضآلة السعة المزرعية والذى يحـــول دون اســـتخدام الميكنـــة والوسائل الحديثة فى الأنتاج والتسويق وانخفاض المدخرات الفردية ، ونـــدرة رؤوس الأموال اللازمة لأدخال التكنولوجيا ، وعدم تقبل الجديد مـــن المســـتحدثات العلميـــة وقصور دور الأرشاد الزراعى فى الريف المصرى . كذلك اهتم هذا المبحث فى جزء منه بعرض أهم العوامل المسببة للفقد التسويقى بمحاصيل الخضـــر والفاكهـــة مثـــل

الأضرار الميكانيكية الناشئة عن عدم ملائمة عمليات قطف الثمار والتعبئة والنقل والتداول نتيجة لبدائية الوسائل من ناحية وعدم خبرة القائمين بتلك العملية من ناحية اخرى ، كما تؤدى ظروف التخزين غير الملائمة الى زيادة نسبة الفاقد فى تلك المحاصيل ، فضلاً عما تسببه الأصابة بالآفات الفطرية والحشرية من زيادة نسبة الفاقد . هذا وتتحقق نسبة اخرى من الفاقد فى محاصيل الخضر والفاكهة أثناء تداولها عند تجار التجزئة نتيجة لقيامهم بفرزها من ناحية ونتيجة لطول مدة عرضها لديهم وتعرضها للظروف الجوية غير الملائمة خاصة اذا كانت زائدة النضج أو بها بعض الأصابات الميكانيكية .اما الفصل الثانى من الباب الأول فقد اختص بالأستعراض المرجعى لعدد من الأبحاث والدراسات التى تناولت موضوع الفاقد التسويقى لمحاصيل الخضر والفاكهة .

أما الباب الثانى فقد تناول تقديم لأسلوب أختيار عينة الدراسة وتصميم أستمارة الأستبيان الخاصة بتجميع البيانات اللازمةللتعرف على طبيعة الفاقد التسويقى فى محاصيل الخضر والفاكهة على مستوى المزرعة وسوق الجملة والتجزئة ، وكذلك أهم العوامل المؤثرة على كمية الفاقد والتى تحددت فى الكمية المتعامل بها وسعر البيع والعروة أو الموسم وعدد العمال القائمين بعملية جمع وفرز وتعبئة المحصول ، أما بالنسبة لسوق التجزئة فقد تحددت ىفى الكمية المتعامل بها فى اليوم والفرز وسعر البيع والمسلك التسويقى والعروة أو الموسم . ولتقدير الفاقد التسويقى لمحاصيل الخضر والفاكهة على مستوى المزرعة تم أختيار عينة عمدية طبقية متعددة المراحل من المحافظات التى يتركز بها أنتاج الخضر والفاكهة وفى نفس الوقت تورد جزءاً كبيراً من إنتاجها إلى مناطق الأستهلاك المجاورة حيث تم أختيار سوق الجملة بمدينة العبور ليمثل مناطق الأستهلاك المجاورة حيث تم أختياره من بين خمسة أسواق جملة رئيسية على مستوى الجمهورية بناء على كمية الخضر والفاكهة التى وردت إلى سوق العبور عام ٢٠٠٢ حيث تبين أن أكثر محافظات الجمهورية التى تورد جزءاً كبيراً من إنتاجها إلى السوق هى محافظات الجيزة والقليوبية والشرقية التى أحتلت الثلاث مراكز الأولى على الترتيب من بين محافظات الجمهورية ، هذا فضلاً عن موقع سوق العبور

وقربه من مراكز الأستهلاك بالقاهرة الكبرى حيث أسواق التجزئة. وطبقاً لمساحة الخضر والفاكهة فى كل محافظة تم تحديد المراكز والقرى داخل كل محافظة لكى تمثل حقل الدراسة الميدانية حيث تم إختيار مركز إمبابة يمثل محاصيل الخضر والفاكهة لمحافظة الجيزة ، وقريتى المنصورية وكفر حكيم لمركز إمبابة تمثل حقل الدراسة بالنسبة لمحاصيل الخضر . وقريتى القطا وأبو غالب لنفس المركز تمثل حقل الدراسة لمحاصيل الفاكهة ، وقد تم أختيار مركزى قليوب وطوخ تمثل محاصيل الخضر والفاكهة على الترتيب لمحافظة القليوبية ، وقريتى ناى وقليوب قبلى تمثل حقل الدراسة لمحاصيل الخضر ، وقريتى طنط الجزيرة والعمار الكبرى لمركز طوخ تمثل حقل الدراسة لمحاصيل الفاكهة .أما بالنسبة لمحافظة الشرقية فقد تم أختيار مركزى فاقوس وأبو حماد تمثل محاصيل الخضر والفاكهة على الترتيب ، وقريتى الصالحية ١ والعزازى تمثل حقل الدراسة لمحاصيل الخضر لمركز فاقوس، وقريتى الجعفرية والعباسى لمركز أبو حماد تمثل حقل الدراسة بالنسبة لمحاصيل الفاكهة .

وبالنسبة لتحديد حجم العينة فلقد تم أستخدام طريقة الوسط الهندسى عند توزيع حجم العينة على المحافظات الثلاثة طبقاً لمساحة الخضر والفاكهة لكل محافظة وعدد حائزين تلك المساحات حيث تمثلت حجم العينة بعدد ١١٩ مزارعاً لمحاصيل الخضر والفاكهة لمحافظة الجيزة موزعين على قرى مركز إمبابة بعدد ٩٨ مزارعاً للخضر وعدد ٢١ مزارعاً للفاكهة ، أما بالنسبة لمحافظة القليوبية فقد تحدد حجم العينة بعدد ٧٠ مزارعاً موزعين على مركزى قليوب وطوخ بعدد ٢٥ مزارعاً للخضر بمركز قليوب وعدد ٤٥ مزارعاً للفاكهة بمركز طوخ ، وبالنسبة لمحافظة الشرقية فقد تمثل حجم العينة بعدد ١١١ مزارعاً للخضر والفاكهة موزعين على مركزى فاقوس وأبو حماد بعدد ٥٧ مزارعاً للخضر لمركز فاقوس وعدد ٥٤ مزارعاً للفاكهة لمركز أبو حماد . أما بالنسبة لمرحلة تجارة التجزئة فقد تم أختيار أسواق التجزئة بالقاهرة الكبرى تمثلت فى أسوا ق التجزئة بأحياء شبرا الخيمة والزاوية الحمراء وبولاق الدكرور والكيت كات كأحياء شعبيه تمثل محافظات القليوبية والقاهرة والجيزة بعدد خمسة وعشرون تاجراً للخضر ، وخمسة وعشرون تاجراً للفاكهه وأسواق التجزئه

بأحياء مصر الجديدة ومدينة نصر والمهندسين والزمالك كأحياء راقيه تمثل محافظات القاهر والجيزة بعدد خمسة وعشرون تاجراً للخضر ، وخمسة وعشرون تاجراً للفاكهة وبذلك يصبح عدد تجار التجزئة للخضر فى الأحياء الشعبية والراقية خمسون تاجراً وعدد تجار التجزئه للفاكهه فى الأحياء الشعبيه والراقيه خمسون تاجراً أيضاً ليصبح إجمالى العينه مائة تاجراً للخضر والفاكهة للمستويين الشعبى والراقى.

وبالنسبة للباب الثالث فقد تضمن عرضاً لنتائج تفريغ البيانات التى وردت بإستمارات الأستبيان التى تم أستيفاؤها من مزارعى العينة والخاصة بتقدير نسب الفاقد التسويقى بالمزرعة لمحاصيل الخضر والفاكهة بالمحافظات الثلاثة والتى تبين منها أن أقل نسبة للفقد التسويقى لتلك المحاصيل قد تحققت بمحافظة الشرقية حيث بلغت حوالى ٥,٧% ، ٥,٤% لمحاصيل الخضر والفاكهة على الترتيب ، يليها محافظة القليوبية حيث بلغت حوالى ٧,٢ % ، ٧,٣ % لمحاصيل الخضر والفاكهة على الترتيب ، ثم محافظة الجيزة حيث بلغت حوالى ٩,٢% ، ٧% لمحاصيل الخضر والفاكهة على الترتيب ، هذا وبلغ متوسط نسبة الفاقد التسويقى من الخضر والفاكهة بالمحافظات الثلاثة معاً حوالى ٧,٤ % ، ٦,٦ % على الترتيب ، وبدراسة العوامل المؤثرة على كمية الفاقد التسويقى من الخضر والفاكهة على مستوى المزرعة والتى تمثلت فى كمية المحصول ، السعر ، العروة أو الموسم وعدد العمال القائمين بجمع وفرز وتعبئة المحصول تبين أن اهم العوامل ذات العلاقة الوثيقة بكمية الفاقد هما عاملى كمية المحصول وعدد العمال بالنسبة للخضر والفاكهة حيث أظهرت النتائج أن العلاقة بين كمية الفاقد التسويقى و كلٍ من كمية المحصول وعدد العمال هى علاقة طردية معنوية إحصائياً .

كما أختص الباب الرابع بتقدير وتحليل الفاقد التسويقى على مستوى أسواق الجملة والتجزئة . وفى مجال تقدير الفاقد التسويقى من الخضر والفاكهة فى مرحلة تجارة الجملة أوضحت الدراسة عدم وجود فقد ملموس فى هذه المرحلة ، وذلك لأن تجار الجملة لا يقومون بإجراء خدمات تسويقية معينة على الكميات المتعامل بها وأن

مهمتهم تنحصر فقط فى تصريفها نظير عمولة معينة . من ذلك يتبين أن أى فقد قد يحدث خلال مرحلة الجملة يرحل تلقائياً لتجار التجزئة . وبتقدير نسبة الفاقد التسويقى على مستوى التجزئة للخضر فى كل من الأحياء الشعبية والراقية تبين عدم وجود فرق معنوى بينهما حيث بلغت حوالى ١٢,٣ % ، ٩,٤ % على الترتيب . كذلك تبين عدم وجود فرق معنوى بين نسبة الفاقد التسويقى على مستوى التجزئة للفاكهة بالأحياء الشعبية والراقية حيث بلغت تلك النسب حوالى ١٠,٤ % ، ١٠,٢ % على الترتيب .

وبدراسة تأثير بعض العوامل على كمية الفاقد التسويقى من الخضر والفاكهة على مستوى أسواق التجزئة حيث تمثلت هذه العوامل فى الكمية المتعامل بها والسعر والمسلك التسويقى والفرز والعروة أو الموسم تبين أن أهم العوامل ذات العلاقة الوثيقة بكمية الفاقد التسويقى من الخضر والفاكهة هما عاملى الكمية المتعامل بها يومياً ، حيث كانت العلاقة بين كمية الفاقد والكمية المتعامل بها طردية معنوية إحصائياً وعكسية معنوية إحصائياً بالنسبة لعملية الفرز، أى أنه بإجراء عملية فرز المحصول فى المزرعة تقل كمية الفاقد والعكس صحيح .

أما الباب الخامس فقد تناول مقارنة متوسطات نسب الفاقد التسويقى من الخضر على مستوى المزرعة وسوق التجزئة بإستخدلم أسلوب تحليل التباين . وقد أوضحت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين نسب الفاقد التسويقى للخضر وللفاكهة وأيضاً بين المحافظات الثلاث ، كما تبين عدم وجود فروق معنوية بين نسب الفاقد التسويقى لأنواع الخضر المختلفة ، كما تبين أنه يوجد تأثير معنوى للمحافظات على نسب الفاقد فى أنواع الخضر المختلفة. وكذلك لم يتضح وجود فروق معنوية بين نسبة الفاقد التسويقى لأنواع الفاكهة المختلفة ، كما تبين أنه يوجد تأثير معنوى للمحافظات على نسب الفاقد فى أنواع الفاكهة المختلفة ويرجع ذلك إلى أن مجموعة الخضر والفاكهة تتبع مجموعة الحاصلات البستانية التى تتسابه فى خواصها إلى حد كبير وفى قابليتها لتحمل العوامل التى تؤدى إلى الفاقد سواء الكلى أو الجزئى .وبمقارنة متوسطات نسب الفاقد التسويقى لمجموعتى الخضر والفاكهة باسواق التجزئة للأحياء الشعبية والراقية تبين عدم وجود فروق معنوية بين نسبة الفاقد لمجموعتى الخضر

والفاكهة فى حين لم تثبت معنوية الفروق لتلك النسب بين الأحياء الشعبية والراقيـــة . وبالنسبة للفروق بين نسبة الفاقد التسويقى بين مجموعة الخضر فقد تبين عدم معنويـــة هذه الفروق ، فى حين لم تثبت معنوية الفروق بين تلك النسب فى الأحياء المختلفـــة . وبالنسبة للفروق بين أنواع الفاكهة ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك الفروق . ولم تثبـــت معنوية الفروق بين تلك النسب فى الأحياء المختلفة أيضاً .